التحالف يعلن تدمير مسيرتين مفخختين أطلقهما الحوثيون نحو السعودية

أعلن التحالف العربي في اليمن، منتصف اعتراض وتدمير طائرتين مسيرتين مفخختين أطلقتهما جماعة الحوثي باتجاه السعودية. جاء ذلك في بيان مقتضب صادر عن التحالف العربي، أوردته وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس).

وقال التحالف إن "الدفاعات الجوية السعودية اعترضت ودمرت طائرتين مسيرتين مفخختين أطلقتهما مليشيا الحوثي الإرهابية تجاه المنطقة الجنوبية للمملكة"، دون تحديد مكان.

وأضاف البيان: "نتخذ الإجراءات العملياتية لحماية المدنيين والأعيان المدنية من المحاولات العدائية". ولم يتطرق البيان إلى تفاصيل أخرى، فيما لم يصدر تعليق فوري من قبل الحوثيين حول الأمر.

واعتاد الحوثيون إطلاق صواريخ باليستية وطائرات مسيرة على مناطق سعودية، مقابل إعلانات متكررة من التحالف العربي، الذي تقوده المملكة في اليمن بإحباط هذه الهجمات، فيما بعضها خلفت ضحايا مدنيين.

ويشهد اليمن حربا منذ نحو 7 سنوات، أودت بحياة أكثر من 233 ألف شخص، وبات 80 بالمئة من السكان، البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة، يعتمدون على الدعم والمساعدات، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، وفق الأمم المتحدة.

وللنزاع امتدادات إقليمية، منذ مارس 2015، إذ ينفذ تحالف بقيادة الجارة السعودية.

8
الاثنين 12 ربيع الأول 1443 هـ/ 18 أكتوبر 2021 – السنة الخامسة عشر – العدد 3964 E
الوسط
Monday 18th October 2021 - 15 th year - Issue No.E 3964
alwasat.com.kw

مخابرات الجيش تتابع التحقيق في الاشتباكات... و19 موقوفاً

لبنان: «الثنائي الشيعي» يصعّد ضد «القوات» ويطالب بـ«معاقبة» جعجع

الاشتباكات في شوارع لبنان

عمقت أحداث الطيونة، الانقسام الداخلي، وضاعفت وتيرة الاتهامات السياسية بين «حزب الله» وحزب «القوات اللبنانية» حول الضلوع في الاشتباكات، فيما واصلت استخبارات الجيش اللبناني تحقيقاتها، وأوقفت مشتبهاً بهم وصل عددهم حتى الآن إلى 19 موقوفاً.

وقالت مصادر أمنية إن الموقوفين الـ19 هم 17 موقوفاً لبنانياً ينتمون إلى منطقتي الشياح وعين الرمانة اللتين شهدتا الاشتباكات، إضافة إلى سوريين اثنين. وشددت المصادر في تصريحات لـ«الشرق الأوسط»، على أن الموقوفين «يخضعون للتحقيق، وهم حتى الآن مشتبه بهم»، مشيرة إلى أن عدد الموقوفين قد يزيد حسب مسار التحقيقات.

وتولت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني التحقيق رسمياً في الحادثة التي وقعت يوم الخميس الماضي في منطقة الطيونة في بيروت، وأسفرت عن مقتل 7 أشخاص، إثر اشتباكات استخدمت فيها الأسلحة الرشاشة ورصاص القنص. ويشرف مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية مباشرة على أعمال التحقيق، حيث عاين مكان الحادث أول من وكلف مديرية المخابرات في الجيش بالتحقيقات، وتتابع المديرية هذا المسار بإشرافه وتتخذ كل الإجراءات القانونية المرتبطة بالملف.

وتجهد مديرية المخابرات في الإحاطة بالأدلة من كل جانب في قضية «دقيقة وحساسة»، تستدعي التعرف إلى مصادر إطلاق النيران وانتشار مطلقي النار، حسب ما قالت المصادر التي أكدت أن المحققين «يتحققون من تفاصيل دقيقة ومتشعبة في جهد مضن يبذلونه». وقالت المصادر إن التحقيق الذي بدأ بالتحقق من كل التفاصيل «يحتاج إلى وقت»، موضحاً أن العمل الأمني «يدخل في تفاصيل جمع الأدلة من الكاميرات وأشرطة الفيديو، بالتعاون مع باقي الأجهزة الأمنية، وتفريغ المقاطع المصورة والحصول على إفادات من الجرحى والناس»، مشيرة إلى أن التحقيق لا يزال في بداياته.

بالموازاة، تصاعدت حدة الاتهامات والردود بين «حزب الله» و«القوات اللبنانية» على خلفية الضلوع في الحادثة، وجدد النائب عن «حزب الله» حسين الحاج حسن، ، اتهام «القوات» بالضلوع في أحداث الطيونة، متهماً إياها بنصب «كمين غادر»، وأن الضحايا «قتلوا على يد قناصة ومسلحي (القوات اللبنانية) الذين أعدوا كمين الطيونة بأوامر من قيادتهم»، مضيفاً أن «الهدف الذي سعت إليه (القوات اللبنانية) من هذا الكمين الدموي والغادر هو جر البلد إلى الفتنة وإلى الحرب الأهلية».

ودعا الحاج حسن «جميع القيادات السياسية والحزبية والعسكرية والأمنية والقضائية لاتخاذ المواقف والخطوات اللازمة تجاه هذا الكمين (القواتي) الغادر، خصوصاً ملاحقة واعتقال القتلة وتحديد المسؤولية وإحقاق الحق وإنزال العقوبات الشديدة بحق القتلة والمخططين والمسؤولين (القواتيين)، أياً كانوا، وصولاً إلى رأس الهرم في هذا الحزب».

وإذ أشار إلى أنه «لن يستطيع أحد أن يهدر حقنا وأن يهدر دمنا»، أكد: «إننا نحتكم إلى مؤسسات الدولة وإلى القضاء وإلى كل المسؤولين ليكون الحق في مواجهة القتل، وليثبتوا مسؤوليتهم في مواجهة القتلة».

يأتي موقف الحاج حسن بعد مواقف مسؤولين عديدين في «حزب الله» يتهمون «القوات اللبنانية» بافتعال الحادثة. وتكرر «القوات» نفيها لعلاقتها بالحادث، وتؤكد أن «الأهالي في عين الرمانة ردوا اعتداءً عليهم». وقال عضو تكتل «الجمهورية القوية» النائب جورج عقيص، إنه «لا يحق لحركة (أمل) و(حزب الله) تحميل المسؤوليات، بل يجب الركون إلى الأجهزة الأمنية»، مضيفاً: «نحن حتى اللحظة نثق بأن الأجهزة الأمنية رأت ما حصل وتستطيع رفع ذلك إلى القضاء لتحديد المسؤوليات، وقبل ذلك كل تحميل للمسؤولية هو اتهام سياسي». ورأى أن «الكلام عن تلفيق ملفات كـ(سيدة النجاة) (تفجير الكنيسة الذي اتهم فيه جعجع) هذيان سياسي، فزمن تركيب الملفات ولى، وما حدث موثق في وسائل الإعلام مع الفيديوهات المتناقلة، وأي اتهام لشباب من (القوات) يجب أن يكون موثقاً».

ودعا عقيص لأن «تتحول جريمة الطيونة إلى المحقق العدلي، فالمجلس بتركيبته الحالية ضمان لكل الناس». وسأل: «كيف يمكن أن تكون كل التوقيفات من عين الرمانة، فيما يظهر في الفيديو مسلحون وأشخاص يقومون بتكسير الأماكن العامة».

من جهته، قال رئيس جهاز العلاقات الخارجية في حزب «القوات اللبنانية» الوزير السابق ريشار قيومجيان، «لا نعارض إحالة حادثة الطيونة إلى المجلس العدلي إذا طالبت الحكومة بذلك، لكن شرط أن يشمل التحقيق الكل، في طليعتهم من اعتدى على المناطق الآمنة في عين الرمانة، وألا يخرج من سياقه الزمني». وأضاف في حديث إذاعي: «نحن منذ اللحظة الأولى طالبنا بالتحقيق على أن يشمل المحرض الأساسي أي (حزب الله) وأمينه العام حسن نصر الله وقياداته ومن نزل إلى الشارع وأرسل المسلحين».

وقال قيومجيان: «أكاد أقول إننا لسنا بحاجة إلى تحقيق، لأن الجيش اللبناني يعلم تماماً ما جرى على الأرض، حيث عمد مسلحو الثنائي إلى إبعاده لاقتحام الأحياء. لدى الجيش أشرطة مسجلة تظهر بشكل سافر من الذي يستخدمون الأسلحة المتوسطة والصاروخية».

فائزون من الحراك ومستقلون يسعون إلى تشكيل تكتل نيابي

مثل فوز أكثر من 30 مرشحاً عن حراك أكتوبر 2019 الاحتجاجي، والمستقلين، من بين أكبر المفاجآت التي حدثت في الانتخابات النيابية العامة العراقية التي جرت الماضي.

ولم تقتصر المفاجأة على جماعات الحراك والاتجاهات المدنية القريبة منها فحسب، بالنظر لمواقف المقاطعة الانتخابية التي أعلنتها بعض قوى الحراك، إنما مثلت ما يشبه «الصدمة» بالنسبة للقوى السياسية الإسلامية التقليدية المتقاطعة والمتخاصمة بمجملها مع الاتجاهات المدنية بشكل عام وجماعات الحراك بشكل خاص، وقد شاهد العراقيون والعالم عمليات الحرق والتجريف الواسعة التي قامت بها جماعات الحراك لمعظم مقرات الأحزاب والفصائل المسلحة في ذروة المظاهرات الاحتجاجية عام 2020.

من هنا، فإن من الصعب التكهن بطبيعة العلاقة التي ستجمع بين القوتين البرلمانيتين الشيعيتين، الكتلة الصدرية (نحو 72 مقعداً)، وائتلاف دولة القانون (نحو 36 مقعداً) من جهة، وبين ما يمكن وصفها ابتداءً بـ«كتلة تشرين والمستقلين» من جهة أخرى، نظراً لعلاقة التوتر الشديدة بين الجانبين التي سبقت الانتخابات البرلمانية، ولعلها ما زالت قائمة.

حتى الآن لا تبدو بوصلة كتلة «تشرين والمستقلين» واضحة بما يكفي للحديث بثقة عن طبيعة خطوتها التالية، رغم التصريحات الصادرة عن بعض أعضائها عن بوادر اتفاقات أولية لتشكيل كتلة متماسكة داخل البرلمان، لكن عدم وضوح الخطوة المحتملة التالية لا يقلل من أهمية وجود عدد كبير من النواب «التشارنة»، كما يسموهم العراقيون، والمستقلين في البرلمان لأول مرة، وحجم التحولات التي يمكنهم القيام بها على مستوى المراقبة والتشريع، وإذا ما استطاعوا تشكيل كتلة نيابية صلبة وموحدة فيمكن أن يكونوا، برأي أغلب المتابعين، «بيضة القبان» التي لا يمكن تجاهلها من قبل القوى السياسية التقليدية في جميع جولات الصراع والمفاوضات المقبلة بين الأطراف الفائزة بشأن تشكيل الحكومة وبإزار توزيع الحقائب والمناصب.

ورغم الأحاديث التي بدأ البعض يتداولونها عن الأموال الطائلة التي تقدم من قبل بعض الكتل النافذة لـ«التشارنة» والمستقلين الفائزين، بهدف استمالتهم للانضمام إلى لوائح تلك الكتل، إلا أن أحاديث ولقاءات أخرى تكشف عن رغبة أولية بينهم (التشارنة والمستقلين) بالعمل المشترك الجاد في المرحلة المقبلة.

وكان الناشط النجفي البارز أبو زين العابدين الحسناوي، تحدث، عن «حقائق ملموسة» تشير إلى أن «العرض المالي المقدم من إحدى الكتل لبعض المستقلين من أجل استمالتهم وصل إلى 2 مليون دولار».

ولعل من بين أول بوادر السعي لتنسيق المواقف وتشكيل كتلة بين جماعات تشرين والمستقلين، الاجتماع الذي عقد نهاية الأسبوع الماضي، بين علاء الركابي رئيس حركة «امتداد» التشرينية الفائزة بنحو 9 مقاعد نيابية، وحسين الغرابي رئيس حزب «البيت الوطني» المنبثق عن «تشرين» الذي قاطع الانتخابات، بهدف تنسيق الجهود وتوحيد الموقف. وقال الركابي بعد اللقاء إن حركته «لن تشترك في تشكيل حكومة مبنية على أساس المحاصصة». وأضاف: «في المرحلة المقبلة سنذهب لتشكيل معارضة سياسية، وأوضحنا هذا الأمر أكثر من مرة». وتابع: «الاحتمال الوحيد للتحالف سيكون مع الجهات المستقلة الجديدة التي رشحت مع الكفاءات الوطنية أو الحركات الناشئة، وإذا كانت هناك حركات قريبة على مبادئنا، فإن هذه الخيارات هي المتاحة للتحالف فقط».

إلى ذلك، قال الناشط والمحامي باسم خشان، أول من ، إن كتلة المستقلين تجاوزت سقف الـ30 نائباً، وأنهم «متماسكون وهدفهم واضح». وأضاف خشان الذي فاز بمقعد نيابي عن محافظة المثنى الجنوبية في تصريحات لوسائل إعلام محلية، إن «كتلة المستقلين تملك خيارين في الوقت الحالي، إما رئاسة الوزراء، أو الذهاب إلى معارضة حقيقية مدعومة من الشعب». والمعارضة، حسبه، ستشمل «المحاسبة والاستجوابات وتقويم عمل الحكومة وتشريع وتعديل القوانين وإلغاء بعضها».

ويعتقد خشان أن «تسنم رئاسة الحكومة ليس بحلم صعب المنال، كون التوازنات السياسية الحالية تشهد تكافؤاً في الفرص بين المالكي والصدر، وهذا الأمر يجعلنا بيضة القبان لكلا الطرفين، ويمكن أن نحصل على دعم وقناعة الآخرين، بأن تكون كتلتنا هي المسؤولة عن تشكيل الحكومة الجديدة».

انتخابات العراق... علامات «تغيير» واعدة

عملية الفرز اليدوي

حتى لحظة كتابة هذا التحليل الإخباري، يتساقط مرشحون من قائمة الفائزين، ليدخلها آخرون كانوا على لائحة الانتظار. مع العد والفرز لأصوات العراقيين وفحص محطات الاقتراع، يكتمل تدريجياً نصاب البرلمان الخ في العراق.

ومع صخب الأرقام، ومراقبة الصاعدين والهابطين من مرشحي الانتخابات، لا تزال بعض المتغيرات الواعدة صامدة إلى حد كبير، منذ أن أعلنت النتائج الأولية من قبل مفوضية الانتخابات. وإن حدثت تغيرات «رقمية» في الأوزان الانتخابية بين القوى التقليدية والأحزاب الناشئة والمستقلين، فإنها لن تكون انقلاباً على ما تحقق على طول وعرض الخريطة السياسية الراهنة.

من معقل السلطة الروحية للمسلمين الشيعة في العراق والعالم، ينتزع مستقلون، بعضهم علمانيون، مقاعد تمثل سكان المدينة في البرلمان الجديد. من دوائر المدينة الثلاثة، ومن بلدات لها امتداد تاريخي وديني، تمكن نحو 6 مرشحين من الظفر بأصوات الجمهور. ففي الكوفة ومركز النجف، وضواحيها، وجدت كتلتا مقتدى الصدر ونوري المالكي منافسين شرسين اقتربوا كثيراً من المراكز المتقدمة.

ومنذ اندلاع الحراك الاحتجاجي في البلاد، أكتوبر 2019، تفاعل المجتمع المدني وتجمعات شبابية مع تأثير التظاهرات بفتح قنوات حوار مفتوحة مع الفاعلين في المدينة؛ نخباً دينية وأكاديمية. ومع سقوط المئات من الضحايا نتيجة العنف الموجه ضد المتظاهرين، وجد الناشطون في النجف أنفسهم أمام موجة من التهديدات من جماعات سياسية نافذة، في نهاية المطاف تمكن هؤلاء من إدامة قوتهم الناعمة. ودخل المجتمع النجفي في حوارات لم تتوقف بشأن «الإصلاح» السياسي والإداري، وبدت المدينة حينها تُنضجُ خيارها الانتخابي، الذي انتهى حسب النتائج إلى إضافة فاعل واعد في الحياة السياسية.

وفي الأيام الماضية، انخرط الفائزون عن النجف في اجتماعات لتنسيق المواقف والاتجاهات العامة لأدوارهم السياسية في السنوات الأربع المقبلة، فيما يتعاطون مع إمكانية التحالف مع فائزين مستقلين من مدن أخرى، لكنهم ينتظرون غربلة المستقلين المتنكرين، الذين يلتحقون تباعاً بالتحالفات الكبيرة.

في الدورات التشريعية السابقة، تعزز نمط نفعي من الترشح للبرلمان؛ عليك الفوز بأكبر عدد من المقاعد للظفر بحصة من الحقائب الوزارية، التي تتحول لاحقاً إلى دكاكين اقتصادية للأحزاب، يوظَفُ فيها الكوادر المتقدمة، وتنحصر في يدها العقود الاستثمارية المرتبطة بها. ومن تابع مفاوضات تشكيل الحكومات السابقة، ينتهي فرز الأصوات باحتساب الكلفة المطلوبة لنيل الوزارة بعدد محدد من المقاعد. هدف اشترط سلوكاً سياسياً يفرض على الحزب اعتبار نوابه في البرلمان رصيداً لشراء مقعد في السلطة التنفيذية.

للمرة الأولى منذ عام 2003، تنبري كتلة «امتداد» المنبثقة من الحراك الاحتجاجي لتحقيق سبق في كسر التقاليد السياسية، برفض المشاركة في الحكومة المقبلة، وحجز مقاعد المعارضة، الشاغرة في البرلمانات العراقية السابقة.

تبون يدعو لمعالجة ملفات الذاكرة مع فرنسا بعيداً عن «الفكر الاستعماري»

دعا الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، إلى معالجة ملفات الذاكرة مع فرنسا بعيداً عن «الفكر الاستعماري»، وذلك في رسالة للشعب الجزائري في الذكرى الستين لقتل متظاهرين جزائريين في 17 أكتوبر 1961 في باريس.

وجاء في النص الذي نشرته الرئاسة الجزائرية: «هذه المناسبة تُتيح لي تأكيد حرصنا الشديد على التعاطي مع ملفات التاريخ والذاكرة، بعيداً عن أي تراخٍ أو تنازل، وبروح المسؤولية (...) وفي منأى عن تأثيرات الأهواء وعنْ هيمنة الفكر الاستعماري الاستعلائي على لوبيات عاجزة عن التحرر من تطرفها المُزمن».

وتابع: «ينبغي أن يكون واضحاً، وبصفة قطعية، بأن الشعب الجزائري الأبي المُعتز بجذور الأمة، الضاربة في أعماق التاريخ، يمضي شامخاً، بعزم وتلاحُم، إلى بناء جزائر سيدة قوية»، وفق ما نقلته وكالة الصحافة الفرنسية.

واعتبر الرئيس الجزائري أن ما حدث في 17 أكتوبر 1961 في باريس يعكس «وجهاً من الأوجه البشعة لسلسلة المجازر الشنيعة، والجرائم ضد الإنسانية التي تحتفظ بمآسيها ذاكرة الأمة».

وفي وقت سابق أعلن الرئيس تبون عن «ترسيم الوقوف، دقيقة صمت، كل سنة، عبر كامل التراب الوطني، بدءاً من ، في الساعة الحادية عشرة صباحاً، ترحّماً على أرواح شهداء مجازر 17 أكتوبر 1961، بباريس».